الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

راصد الشؤون الإنسانية
أيار 2009

لمحة عامة

أحد العناصر الأساسية المشتركة في العديد من القضايا الإنسانية اللافتة للنظر في هذا الشهر هي قضية القيود على استخدام الفلسطينيين لأراضيهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

في الضفة الغربية، أعلن حوالي 28 بالمائة تقريبا من الضفة الغربية خلال سنوات أما مناطق عسكرية مغلقة أو محميات طبيعية يعتبر الوصول الفلسطيني إليها و استعمالها أما مقيدا أو محظورا. في هذا الشهر، تواجه مجتمعات كاملة تتواجد في مثل هذه المناطق في غور الأردن تهديدات جديدة بتهجير شامل بعد توزيع الجيش الإسرائيلي أوامر أخلاء و هدم، تمس أكثر من 300 شخص، بينهم تقريبا 170 طفل. كما هو موضح في تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، فقط 13 بالمائة من منطقة بيت لحم قابلة للتطوير نتيجة للقيود الإدارية الإسرائيلية مثل الحواجز و نمو المستوطنات الإسرائيلية. بينما سهلت الإجراءات الإسرائيلية المطبقة بالضفة الغربية في الأشهر الأخيرة تدفق مرور الفلسطينيين إلى عدد من مدن الضفة الغربية لكن بشكل عام، فإن نظام القيود على العبور و الحركة أصبح أكثر صرامة.

القضايا المغطاة هذا الشهر:

الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية: تأثر المواطنين الفلسطينيين بالخلافات الداخلية و عنف المستوطنين الإسرائيليين • مخاوف من عمليات تهجير واسعة في غور الأردن • خطة طوارئ تستهدف المجتمعات المهددة بنقص المياه • تركيز خاص على محافظة بيت لحم • تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(اوتشا) الجديد حول حرية الحركة و الوصول • لجنة الأمم المتحدة ضد التعذيب تعرب عن قلقها إزاء بعض الممارسات .

قطاع غزة: الزيادة في النشاط العسكرية و الإصابات الناتجة عن ذلك • استمرار حصر الواردات بالمواد الغذائية فقط • منع دخول مواد البناء ما زال يعيق إعادة الإعمار • ما زال الدخول و الخروج لقطاع غزة محظوراً بشكل كبير • توسع المنطقة المحظورة في قطاع غزة • مخاوف حول التوجهات الصحية في قطاع غزة • نقص مستمر في بعض الادوية و الأدوات الطبية • دائرة التحويلات الخارجية تواصل عملها • مجلس حقوق الإنسان يبدأ مهمته في التحقيق في عملية "الرصاص المصبوب"

قضايا أخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة: التمويل

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف 02-5829962 | فاكس 02-5825841 | ochaopt@un.org l www.ochaopt.org

في قطاع غزة، علاوة على الحصار الإسرائيلي المتواصل منذ 23 شهرا، فرض الجيش الإسرائيلي أيضا قيود إضافية على الأراضي. مضيفتا تعقيدات على الأوضاع المعيشية الفلسطينية.هذا الشهر، وسع الجيش الإسرائيلي « المنطقة المحظورة» المعلنة من جانبه من 150 مترا إلى 300 مترا على طول الحدود الإسرائيلية مع قطاع غزة جاعلة الأراضي الزراعية الأساسية لا يمكن الوصول إليها. تواصل البحرية الإسرائيلية أيضا منع الصيادين الفلسطينيين من الصيد خارج نطاق ثلاثة أميال بحرية من الساحل.

.إن القيود على الأراضي كان لها تأثير كبير على أوضاع الفلسطينيين المعيشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. من دون قدرة الفلسطينيين على التطور و النمو في المناطق المسيطر عليها إسرائيليا في الضفة الغربية، و التحرك فيها بحرية، فإن أثر الجهود الحالية لإنعاش الاقتصاد سوف تبقى محدودة. يثير الوضع في غزة قلقا أكبر. مؤخرا فرضت قيود على حركة المزارعين و الصيادين إلى جانب الحصار المستمر. هذا يزيد من اعتماد غزة على المساعدات الدولية التي أصلا تغطي أكثر من ثلثي سكان قطاع غزة.

إن وقف عمليات الإخلاءات و هدم البيوت و بناء الحواجز و رفع بعض قيود عن الأراضي الزراعية و الصيادين هي بعض الإجراءات الفورية الممكن اتخاذها لمنع أي تدهور جديد في الأوضاع المعيشية. في غزة يجب أن يتبع هذه الخطوات زيادة كبير في نوع و كمية البضائع المسموح دخولها عبر المعابر مع إسرائيل.

بالإضافة لذلك، في الضفة الغربية، شهدت الأيام الأخيرة من أيار زيادة حادة في أحداث العنف التي أثرت على حياة المدنين. على خلفية الاشتباكات المسلحة التي وقعت بين قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية و نشطاء من حركة حماس التي خلفت ستة قتلى، قامت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية بفرض منع تجول مطول على مدينة قلقيلية و نفذت حملة اعتقالات في صفوف الفلسطينيين.

في نفس الوقت، كان هناك تصعيد في عنف المستوطنين الإسرائيليين المستهدف بشكل رئيسي للممتلكات الفلسطينية. جاءت هذه الهجمات عقب تقارير إخبارية عن نية السلطات الإسرائيلية إزالة عدد من البؤر الاستيطانية غير المرخصة. و جاء هذا في سياق إستراتيجية واضحة بين بعض مجموعات المستوطنين لانتزاع ثمن عن كل محاولة لتفكيك أي موقع استيطاني أن فشل السلطات الإسرائيلية في تطبيق القانون كما ينبغي على المستوطنين الذين ينتهجون العنف يبقي مخاوف حول الأمن.

الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية

تأثر المواطنين الفلسطينيين بالخلافات الداخلية و عنف المستوطنين الإسرائيليين

شهدت الأيام الأخيرة من شهر أيار زيادة حادة في مستوى العنف في سياقين مختلفين: النزاع الداخلي الفلسطيني و العنف من جانب المستوطنين الإسرائيليين الذي وصل ذروته بزيادة العنف « الروتيني» الذي أثر في السكان المدنيين خلال بقية الشهر.

في الثلاثين من أيار ، وقع اشتباك مسلح بين قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية و نشطاء من حركة حماس في مدينة قلقيلة خلال حملة اعتقالات و خلف هذا الاشتباك ستة قتلى من بينهم ثلاثة من قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية و أثنين من مسلحي حماس و صاحب البناية التي كان يستخدمها المسلحين.

هذا هو أعلى رقم في حصيلة القتلى نتيجة القتال الداخلي الفلسطيني في يوم واحد في الضفة الغربية منذ بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) توثيق المعلومات حول الإصابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أيار 2005.

جرحت زوجة صاحب المبنى و تسبب ذلك ببتر يدها. و جرح أيضا أربعة من قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، في أعقاب الاشتباك فرضت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية منع تجول مرتين منفصلتين على مدينة قلقيلية و لمدة ثلاث عشرة ساعة . و بالإضافة لذلك في سياق النزاع مع حركة حماس زادت الاعتقالات في صفوف حركة حماس بأكثر من خمسين بالمائة عن كل الاعتقالات التي نفذتها السلطة الفلسطينية في أخر أسبوعين من الشهر.أما في ما يتعلق بعنف المستوطنين الإسرائيليين على الرغم أن أيار شهد تراجعا في عدد الجرحى الفلسطينيين بالمقارنة مع شهر نيسان (7مقابل 67)، إلا أنه كان هناك تصعيد في هجمات المستوطنين التي تستهدف الممتلكات الفلسطينية في أخر أسبوع من الشهر.

طلبة المدارس الفلسطينية يجبرون على الركض بمرافقة قوات الجيش الإسرائيلي

في خلال الأعوام الدراسية في السنوات القليلة الماضية، واجه الأطفال الفلسطينيون من قريتين صغيرتين جنوب الخليل أثناء الذهاب يوميا سيرا على الأقدام إلى مدارسهم الإعدادية، تحرشات مستمرة من قبل المستوطنين الإسرائيليين. شملت تلك التحرشات على شتائم و اعتداءات جسدية و مطاردات و قذف بالحجارة. و بالرغم من أن السلطات الإسرائيلية فشلت في وضع حد لهذه التحرشات، إلا أن الجيش الإسرائيلي تعهد بمرافقة هؤلاء الأطفال إلى المدرسة. بالرغم من هذا التعهد ألا إن الجنود غالبا ما تركوا الأطفال في وسط من الطريق معرضينهم لهجمات المستوطنين. وفي هذا الشهر فإن طاقم عاملي منظمة السلام المسيحيين و هي منظمة غير حكومية دولية تعمل في المنطقة، أفاد بأنه في ثلاث مناسبات (الرابع، السابع عشر، العشرون من أيار) ركب الجنود الإسرائيليون الجيب و أرغموا الأطفال على الركض ليتمكنوا من السير مع المرافقة، و قد أعرب الأطفال لطاقم المنظمة عن عدم رضاهم عن هذه المرافقة و أفادوا أنه في بعض حالات يقوم الجنود برفع صوت محرك الجيب لإخافة الأطفال أو التقدم باتجاههم بسرعة.

في احد الحوادث التي وقعت في شمال الضفة الغربية، أشعل المستوطنون الإسرائيليون النار في حقول الزيتون و القمح التي تعود ملكيتها لقرية بورين (نابلس) و قرية جنسفوت (قلقيلية) و أدى ذلك إلى إتلاف 600 شجرة زيتون. و في حادث أخر أشعل المستوطنون الإسرائيليون النار في عشر دونمات مزروعة بالشعير تعود ملكيتها لأحد الفلسطينيين من قرية عُريف (نابلس). في جنوب الضفة الغربية أستمر المستوطنون الإسرائيليون في منع الرعاة الفلسطينيين من الرعي في المناطق القريبة من المستوطنات المختلفة. جاءت هذه الاعتداءات عقب التقارير الإعلامية التي أفادت بأن الحكومة الإسرائيلية تنوي تفكيك 26 موقعا استيطانيا.إن هذه الاعتداءات جاءت ضمن إستراتجية واضحة بين بعض المستوطنين الإسرائيليين لانتزاع ثمن عن كل محاولة لتفكيك أي موقع استيطاني. شوهدت إستراتيجية الثمن و تكتيكاتها عدة مرات عام 2008 ،حيث قام المستوطنون بحشد مجموعات كبيرة من المستوطنين من عدة مستوطنات بهدف الاعتداء على الفلسطينيين بعد محاولة تفكيك بعض المواقع الاستيطانية.هناك حوالي 100 موقع استيطاني تعتبرها السلطات الإسرائيلية " غير مرخصة".[1]

بالمجمل خلال شهر أيار قتل فلسطينيان في اشتباك مباشر(فلسطيني – إسرائيلي) و جرح 83 آخرون من بينهم 10أطفال. جرح ثلاثة إسرائيليين آخرين على أيدي فلسطينيين. إن أحد القتلى كان عضوا بارزا في حركة حماس و قد وصفته السلطات الإسرائيلية بقائد كتائب القسام في مدينة الخليل و قد قتل على أيدي قوات الجيش الإسرائيلي أثناء عملية الاعتقال. إن عدد الجرحى الفلسطينيين يمثل 43 % اقل مقارنة بشهر نيسان. و 20% مقارنة بالمعدل الشهري لسنة 2009.

تقريبا ثلثي الإصابات بين الفلسطينيين في شهر أيار حدثت خلال المظاهرات الأسبوعية ضد الجدار في قريتي بلعين و نعلين في محافظة رام الله و التي حدثت بانتظام منذ عام 2005 حتى عام 2008 على التوالي، احتجاجا على عزل جزء من أراضيهم بواسطة الجدار. إن عمليات التمشيط العسكرية في الضفة الغربية بلغت خلال شهر أيار (501) عملية. بزيادة نسبتها 12% مقارنة بالمعدل الشهري لعام 2008. بينما رقم الاعتقالات بقي كما هو حيث بلغ 322 مقارنة بـ (323) في شهر نيسان. أن ثلثي عمليات التمشيط التي نفذها الجيش الإسرائيلي حصلت في شمال الضفة الغربية.

مخاوف من عمليات تهجير واسعة في غور الأردن

في أيار سلم الجنود الإسرائيليون 37 أمر إيقاف البناء، و هدم و إخلاء و التي تهدد بتهجير ما يصل مجموعه 314 فلسطينيا من ضمنهم 168 طفلا من ثلاثة تجمعات في غور الأردن: الحديدية، خربة سمارا، و خربة الراس الأحمر.

و تسكن هذه التجمعات في منطقة أعلنها الجيش الإسرائيلي منطقة عسكرية مغلقة. تسكن العائلات المتضررة في خيام أو مشابهها.في التجمع البدوي في الحديدية في محافظة طوباس، وصل لما مجموعه 19 عائلة، شمل 151 شخصا أوامر إخلاء أو إيقاف البناء. أما بقية السكان فلقد تلقوا أوامر وقف البناء و استدعوا للمثول أما المحكمة في قاعدة بيت العسكرية في الخامس و العشرين من حزيران[2]. و طبقا لما قاله الناطق باسم التجمع فإن العائلات تعيش في الحديدية قبل الاحتلال الإسرائيلي في سنة 1967.

بما أن جميع العائلات في تجمع الحديدية ما عدا واحدة قد تلقت اما أوامر وقف بناء أو أوامر أخلاء، فإن جميع التجمع يكون في خطر التهجير. وبسبب أنهم قد واجهوا موجات متعددة من التهجير و الإخلاء، تنقل سكان الحديدية بشكل مستمر، في بعض الأحيان ينصبون خيامهم بضعة أمتار بعيدة عن موقعهم

الأصلي ، و في أحيان أخرى يتمركزون بشكل مؤقت في مناطق أخرى. شرد سكان الحديدية عدة مرات في الماضي، و أخرها حدث في شهر شباط و آذار عام 2008 حيت تم ترحيل 30 شخصا في كل مرة.

في كانون أول من عام 2006 رفضت المحكمة الإسرائيلية التماسا ضد أوامر الهدم[3]. التي صدرت من الإدارة المدنية الإسرائيلية في الحديدية. و قد قبلت المحكمة طرح الإدارة المدنية الإسرائيلية بأن الأوامر معقولة بناء على : 1) إن الأبنية المتأثرة بالقرار هي لا تتماشي مع الخطة الهيكلية الموضوعة في فترة الانتداب لعام 1940 2) إن قرب التجمع من مستوطنة روي يشكل خطرا أمنيا.

وزعت السلطات الإسرائيلية في تجمع خربة سمرا القريبة سبعة أوامر وقف بناء مما أثر في ما مجموعة 35 فلسطينيا. في الثامن و العشرين من أيار قام أحد السكان بنفسه بهدم أحد المباني المهددة (حظيرة حيوانات).

تلقى ثلث العائلات في خربة الراس الأحمر في محافظة طوباس ما مجموعة 18 أمر إخلاء و قام بعض المواطنين بتفكيك الأبنية بمجرد استلام الأوامر(في الرابع من نيسان قامت السلطات الإسرائيلية بهدم هياكل سكنية منها 30 حظيرة للحيوانات و 18 فرن طابون و تم مصادرة خزان مياه و جرار و عربه . و لقد تم ترحيل ما مجموعة 128 شخص منهم 66 طفل في هذه الحادثة).

في أيار أيضا أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر وقف العمل أو هدم للمنشئات (تشمل مبنيين سكنيين) في التجمع البدوي الجنوبي " عرب الرماضين" و عرب أبو فردة في محافظة قلقيلية. تهدد هذه الأوامر بطرد 14 مواطن من بينهم 10 أطفال. و يقع هذين التجمعين بين جدار الفصل و الخط الأخضر، و من ضمن المنطقة المعلنة مناطق مغلقة من قبل الجيش الإسرائيلي في تشرين الأول عام 2003 (تسمى أيضا منطقة صيام). لن تتأثر هذه التجمعات بعملية إعادة تعديل الجدار الجارية حاليا (منطقة مستوطنة ألفي مناشيه)و من المخطط بقاءها في الجزء الغربي من جهة إسرائيل[4].

في الوقت الذي كانت فيه زيادة في أوامر الهدم في شهر أيار، فإن الهدم الفعلي و الترحيل قد تراجع. و على مدى طول الشهر تم هدم ستة مباني منها اثنان تم هدمها بواسطة أصحابها[5]. و تم ترحيل ثمانية أشخاص بالمقارنة مع هدم 30 مبنى و ترحيل 118 شخصا في شهر نيسان و يذكر أنه تم تسليم 25 أمر هدم لفلسطينيين يسكنون في بيت حنينا ووادي الجوز شرق القدس كما ورد في تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في شهر أيار. في أيار أيضا، شاركت عائلات فلسطينية في معركة قضائية على ملكية أرض في منطقة الشيخ جراح حيث يواجه السكان خطر الترحيل جراء عمليات الأخلاء من بيوتهم. و خلال هذا الشهر ، فرضت المحكمة الإسرائيلية في القدس غرامات على عائلتين في الشيخ جراح بمبلغ 259.000 شيكل أو ما يعادل 64.750 دولار أمريكي على كل عائلة. و أمرت السكان بإخلاء المباني بحلول التاسع عشر من تموز 2009 [6].

التحديات التي تواجه السكان في المناطق العسكرية المغلقة:

منذ عام 1967 أعلنت السلطات الإسرائيلية ما يزيد عن 1.150 كم مربع أو ما يزيد عن 20 % من الضفة الغربية كمناطق عسكرية مغلقة حيث يعتبر دخول الفلسطينيين إليها محظورا (ما عدا المنطقة المغلقة بين الجدار و الخط الأخضر) و معظم هذه المناطق تقع في غور الأردن على طول السفوح الشرقية لمحافظتي بيت لحم و الخليل.

و عادة ما يسكن المناطق العسكرية المغلقة بشكل أساسي عدد قليل من السكان و المزارعين و الرعاة و معظمهم يسكن المنطقة قبل عام 1967. و تعتبر هذه التجمعات من بين أكثر التجمعات عرضة للمخاطر في الضفة الغربية و التي تستحق المساعدات الإنسانية. فهي لا تملك أو يمكن القول أنها تملك بشكل طفيف إمكانية الاستفادة من الخدمات مثل التعليم و الصحة و البنية التحتية مثل المياه و الصرف الصحي و الكهرباء ، إضافة أنها تواجه تحديات يوميه مثل:

- منع الوصول إلى الأرض (تشمل رعاية المواشي و الزراعة) .
- شح المياه ، إضافة لظروف القحط و سوء توزيع المياه .
- قلة جودة المياه.
- الحظر على التخطيط و البناء مما أرغم الكثير للبناء بدون ترخيص و مواجه الهدم لاحقا.
- عنف المستوطنين الإسرائيليين الذين يسكنون بالجوار و الذين يتمتعون بمستوى معيشة مرتفع بسبب الدعم و الحوافز من الحكومة الإسرائيلية[7].
- المضايقات الجنود الإسرائيليين المستمرة.

و تبعا لمراقبي مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) فأنه لوحظ في الأشهر الأخيرة زيادة في تنفيذ الحظر المفروض على هذه المناطق ، حيث تم وضع أشارات " منطقة مغلقة " في مختلف مناطق غور الأردن. تشديد الإجراءات يزيد من معاناة المواطنين و من المحتمل أن يساهم في زوال تدريجي لمعالم الحياة و يزيد الفقر و يزيد الاعتماد على المساعدات. نتيجة للمصاعب التي تواجها هذه التجمعات فإن كثير منها يواجه خطر الترحيل القصري[8].

خطة طوارئ تستهدف المجتمعات المهددة بنقص المياه.

أدى النقص في سقوط الإمطار منذ بدايات عام 2009 إلى تفاقم أزمة المياه المتأصلة التي تؤثر على الضفة الغربية.ان سقوط الإمطار في جميع الضفة الغربية، حتى نهاية أيار كان أقل من 80 % من المعدل السنوي لسقوط الأمطار، بينما في جنوب الضفة الغربية، كان فقط أكثر من 60 %. يساهم هذا الوضع في خلق أوضاع خطيرة للعديد من المجتمعات القروية. تعتبر الزراعة و تربية الماشية أحدى الركائز الرئيسية للاقتصاد في الضفة الغربية التي توفر فرص العمل و الدخل للمجتمعات المهددة . تسببت قلة الأمطار و إضافة إلى الرعي الجائر بتدهور خطير في المراعي . تأثر أزمة المياه الحالية على حوالي 10 % من سكان الضفة الغربية الذين يعيشون في تجمعات غير مجهزة بشبكات مياه و يعتمدون على الطرق التقليدية للحصول على المياه.

تم تطوير خطة طوارئ شاملة للتعامل مع الاحتياجات الطارئة لمعظم المجتمعات المهددة بالتعاون مع وزارت السلطة الفلسطينية صاحبة العلاقة مع مؤسسات إنسانية دولية إضافة إلى عدد من المتبرعين الدوليين. من ضمن الخطة ، شكل فريق عمل لمواجهة أزمة نقص المياه لوضع خطط و لتنسيق تطبيق الخطة. ومن النشاطات الأخرى، طور فريق العمل مناهج متميزة التي على أساسها سيتم تركيب خزانات مياه للمجتمعات المهددة، و توفير الطعام و الأعلاف. التكلفة الإجمالية لخطة الطوارئ هي 8 ملايين دولار. تم توفير 6 ملايين بشكل رئيسي من مكتب الإتحاد الأوربي للمساعدات الإنسانية مخلفا عجزا بقيمة 2 مليون دولار. من المتوقع أن تبدأ الوكالات المختلفة بتطبيق الخطة في شهر تموز. تهدف هذه الخطة لتعزيز و استكمال مبادرة السلطة الفلسطينية المتوسطة و طويلة الأمد و التي تهدف لتوفير حلول دائمة لأزمة نقص المياه المتكررة.

تركيز خاص على محافظة بيت لحم

هذا الشهر، أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تقريرا خاصا بعنوان: « انكماش المساحة:تقلص في الحيز المدني و تقطيع الحيز الريفي في محافظة بيت لحم» أشار أن التقرير أنه بعد أربعة عقود من الاحتلال الإسرائيلي فأن فقط تقريبا 13 % من أراضي محافظة بيت لحم صالحة لاستخدام الفلسطينيين. الكثير منها تناقص. أدت الإجراءات الإسرائيلية المطبقة خلال هذه الفترة إلى تدهور حاد في الأراضي و استعمالها. تشمل هذه الإجراءات المتبعة الاستمرار في توسع المستوطنات الإسرائيلية و البؤر العشوائية. بناء الجدار و معظم أراضي محافظة بيت لحم هي مناطق ج التي تسيطر فيها إسرائيل على الأمن و الوصاية على التخطيط و البناء. تبقي القيود المادية و الإدارية معظم الأراضي المتبقية من منطقة بيت لحم محميات للجيش الإسرائيلي و استخدام المستوطنين مسببة خسارة حقيقة في المساحات المتوفرة لسكان بيت لحم الفلسطينيين.

نتيجة لذلك،تقلصت قدرة بيت لحم على التوسع و التطور السكاني و الصناعي و كذلك تقلصت مواردها الطبيعية.و دمرت ركائز اقتصاد محافظة بيت لحم مثل العمل في إسرائيل و السياحة و الزراعة و تربية المواشي و القطاع الخاص. أن الاستمرار في تطبيق الإجراءات الإسرائيلية سيقضي على الاقتصاد و التطور الاجتماعي المستقبلي لمحافظة بيت لحم.

اتخاذ إجراءات مثل وقف بناء ما تبقى من الجدار الفاصل في الضفة الغربية، و فتح المناطق المغلقة عسكريا و المحميات الطبيعة أمام التطور المستمر للشعب الفلسطيني، بجانب الاتصالات الدولية من أجل وقف النشاط الاستيطاني و جميع النشطات المتعلقة به مثل إعلان" أراضي الدولة"، كل هذه الإجراءات ستعيد بعض من الأراضي الضائعة من المحافظة و ستحسن الوضع الإنساني و الاقتصادي في بيت لحم.

تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية(اوتشا) الجديد حول حرية الحركة و الوصول

أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تقريرا جديدا و فيه تحليل عن التطورات الجديدة و التوجهات في الحركة العالمية و قيود على الحركة في الضفة الغربية خلال الفترة بين شهر أيلول 2008 و نهاية آذار عام 2009.[9]

طبقت السلطات الإسرائيلية مجموعة من إجراءات للتخفيف على عبور الفلسطينيين بسياراتهم في بعض الحواجز على أربعة مدن رئيسية نابلس ، الخليل ،طولكرم و رام الله. هذه الإجراءات شملت إزالة شرط وجود التصاريح للسيارات الداخلة الى نابلس ، فتح مفترقين و السماح بدخول مباشر اكبر الى مدينة الخليل. إزالة احد حواجز التفتيش في الطريق الجنوبية المؤدية الى مدينة طولكرم ، و فتح طريق «فابريك اوف لايف» الطريق البديلة لتسهيل الوصول إلى رام الله من الغرب.

كان هناك ترسيخ لمختلف الآليات المستعملة للتحكم بحركة الفلسطينيين و تسهيل حرية حركة المستوطنين الاسرائيلين ، على الرغم إن بعض هذه الإجراءات تسهيل حركة السيارات الفلسطينية، فان الاسرائيلين يأخذون منهم ثمنا لذلك فعلى سبيل المثال بنى الإسرائيليون طرق « فابريك اوف لايف « لإيصال التجمعات الفلسطينية «التي قطعت نتيجة لإجراءات التقيد أو نتيجة قطع الطريق بواسطة الجدار الفاصل» إلى طريق رئيسية، و ثمنا لذلك يتم إقصاء جزء من الطريق الرئيسية و يتم إلحاق الضرر بالتواصل الطبيعي في مختلف المناطق.

تبقى المستوطنات الإسرائيلية هي أهم عامل يحدد نظام الحركة و قيود الحركة. و هذا ينعكس في أهمية درجة التداخل بين الموقع و القيود (بما فيها الجدار الفاصل) و موقع المستوطنات و طرق المستوطنين.

وفي المسح الشامل للإغلاقات و الذي تم الانتهاء منه في نهاية شهر آذار عام 2009 فإن فريق مكتب الأمم المتحدة للتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) وثق ووضح على الخرائط 634 حاجز يعيق حركة الفلسطينيين الداخلية و هذا يمثل زيادة لا تذكر و هي أربعة حواجز بالمقارنة مع الأرقام في نهاية التقرير السابق.

لجنة الأمم المتحدة ضد التعذيب تعرب عن قلقها إزاء بعض الممارسات .

في أيار قامت لجنة الأمم المتحدة ضد التعذيب ، و هي لجنة مكونة من عشرة خبراء مستقلين بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الأساسية، مسئولة عن مراقبة و تطبيق اتفاقية عام 1984 ضد التعذيب، بمراجعة التقرير الدوري المقدم من إسرائيل و أصدرت ملاحظاتها المجملة.[10] و في ملاحظاتها فإن اللجنة أبدت قلقها على بعض الممارسات المؤكدة و المدعاه و التي تؤثر على حماية الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتبعا لما قالته اللجنة فإن هذه الممارسات لا تتماشى مع التزامات إسرائيل بموجب اتفاقية عدم التعذيب و بالأخص بما يتعلق بالفقرة 16 التي تمنع الأعمال القاسية و الغير الإنسانية

و المعاملة التي تحط من قدر الإنسان أو العقاب و التي تشمل بالإضافة لذلك التالي.

- حقيقة أنه لم يكن ضمن أكثر من 600 شكوى لسوء المعاملة على يد الإسرائيليين للفلسطينيين أرسلت إلى وكالة الأمن لإسرائيلية و محققيها قدمت من الفلسطينيين بين عام 2001 و عام 2008 أي رد أو تحقيق إجرامي.
- الاختلاف في تعريف الأطفال في إسرائيل و في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في إسرائيل تحت سن الثامنة عشرة و في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت السادسة عشرة. و التحقيق مع القاصرين الفلسطينيين يتم بدون أي محام ، تتم الإدعاءات بوسائل غير قانونية في التحقيق مع الأطفال و الجدير بالذكر أن 95% من الإدانات في المحاكم الإسرائيلية تعتمد على الاعترافات.
- اعتقال معظم القاصرين الفلسطينيين في معتقلات في إسرائيل يحرم المعتقلين من الزيارات العائلية.[11]
- احتجاز مئات الفلسطينيين (عددهم بناء على إسرائيل 530 فرد عند إعداد هذا التقرير) اعتقالا إداريا و لمدة طويلة و غير منتظمة.
- الزيادة في عنف المستوطنين في الضفة الغربية على الرغم من الإجراءات الإسرائيلية لاحتوائهم.
- استئناف عقوبة هدم البيوت بشكل واضح.
- تقارير عن سوء في معاملة الفلسطينيين على الحواجز في الضفة الغربية. التأخير غير المبرر، منع من العبور و يشمل ذلك ذوي الحاجات الصحية الملحة.

و أبدت اللجنة قلقها عن التقارير التي تتعلق بممارسات قوات الأمن التابعة لحماس في غزة و سلطات فتح في الضفة الغربية و من ضمنها الاعتقالات العشوائية و الخطف و الاعتقال الغير قانوني للمعارضين السياسيين و حرمان الدخول بالمجالس القانونية و المعاملة السيئة للمعتقلين.

لمحة عن أرقام حماية الأطفال في المناطق الفلسطينية المحتلة « أيار مقابل نيسان »

الإصابات المتعلقة بالصراع

- الأطفال الفلسطينيين القتلى: 1 بسبب مخلفات القنابل مقابل 2
- الأطفال الإسرائيليين القتلى: صفر مقابل 1
- الأطفال الفلسطينيين الجرحى: صفر مقابل 1
- المشردون نتيجة تدمير المنازل: صفر مقابل 59

الأطفال الفلسطينيون في المعتقلات الإسرائيلية: 346 بالإضافة لمعتقل إداري واحد مقابل 391 في نيسان.

الزيادة في النشاط العسكرية و الإصابات الناتجة عن ذلك

انخفاض النشاطات العسكرية التي شهدها شهر نيسان وصلت إلى نهايتها في بداية شهر أيار عندما بدأ سلاح الجو الإسرائيلي سلسلة من الغارات ضد أهداف فلسطينية. زاد المسلحون الفلسطينيون وتيرة الصواريخ و قذائف الهاون التي استهدفت المدن و القواعد العسكرية في جنوب إسرائيل.في الثاني من أيار . أدت الغارات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت الأنفاق تحت الحدود بين قطاع غزة و مصر إلى مقتل فلسطينيين و جرح أربعة آخرين في أحد الأنفاق المستهدفة. و استمرت الغارات الإسرائيلية التي تستهدف الانفاق وورش الحدادة على مدار الشهر. و من أحداث الأنفاق الأخرى خلال الشهر، انهيار ناتج عن وضع البناء المقلقل (الخطر)، وصدمة كهربائية أدت إلى وفاة ثمانية فلسطينيين و جرح أربعة آخرين. وفي عام 2008 كان هناك على الأقل 46 فلسطيني قتلى و 69 جريح في الإنفاق تحت الحدود بين قطاع غزة و مصر.

منذ تطبيق وقف أطلاق النار أحادي الجانب في الثامن عشر من كانون ثاني عام 2009، قتل 24 فلسطينيا و جرح 29 آخرين .

في أحد المناسبات، توغلت الدبابات و الجرافات الإسرائيلية في قطاع غزة ، شرق جباليا و نفذت علميات تجريف و تسوية للأراضي. إضافة لذلك، أسبوعيا خلال شهر أيار ، كان هناك العديد من الحوادث التي شملت على إطلاق القوات الإسرائيلية " طلقات تحذيرية " باتجاه المزارعين و الصيادين من أجل فرض قيود العبور بالقوة " مراجعة قسم المنطقة المحظورة". علاوة على ذلك، قتل ثلاثة فلسطينيين و أصيب أربعة عشر فلسطينيا نتيجة للعمليات العسكرية في قطاع غز ة مقارنة بشهر نيسان 2009 بمقتل مسلحين فلسطينيين و عدم تسجيل أي إصابات.

في سياق ارتفاع إطلاق الفصائل المسلحة الصواريخ و الهاون ، في التاسع عشر من أيار ، أصاب صاروخ بيت إسرائيلي في مدينة سديروت متسببا في تدمير المنزل و إصابة مواطن إسرائيلي. على الرغم من التصعيد إلا أنه لم يسجل أي إصابات أو أضرار بسبب إطلاق الصواريخ الفلسطينية خلال الشهر.

ما زالت الحياة الفلسطينية تتأثر بسبب العنف الداخلي الفلسطيني. خلال هذا الشهر، قتل أربعة فلسطينيين بينهم طفلين و جرح ستة آخرين ، و جرح أيضا ستة آخرين في سياق الأحداث المختلفة التي تشمل النزاع الداخلي بين الفصائل، النزاعات العائلية و الاستخدام السيئ للأسلحة.

في أيار أيضا، قتل طفل فلسطيني و جرح أربعة آخرين من بينهم ثلاثة أطفال بسبب مخلفات الحروب . منذ وقف أطلاق النار في الثامن عشر من كانون ثاني قتل ستة أطفال نتيجة انفجار مخلفات الحروب.

الحصار يستمر

استمرار حصر الواردات بالمواد الغذائية فقط.

خلال أيار، كان هناك زيادة طفيفة في عدد شاحنات البضائع (2.960) شاحنة سمح لها بالدخول لغزة مقارنة بشهر نيسان 2009 حيث كان العدد (2.656) شاحنة ، تشكل هذه الكمية أقل من ربع المعدل الشهري لعدد الشاحنات التي تدخل قطاع غزة (حوالي 12.350)، سابقا قبل تشديد الحصار في حزيران عام 2007 . الشحنات المستوردة عبر مؤسسات الإنسانية كانت تشكل حوالي ربع الواردات تشمل 64 شاحنة كانت تدخل عبر معبر رفح. بينما يستورد القطاع التجاري الباقي.

بقيت منهجية السلطات الإسرائيلية في تخليص جميع أنواع البضائع غيرواضحة وغير متوقعة.بقي قرار الحكومة الإسرائيلية في الثاني و العشرين من أيار عام 2009 غير مطبقا. و الذي ينص على سماح مرور جميع أنواع المؤن الغذائية إذا كان المصدر مصدق من قبل السلطات الإسرائيلية». و عليه فإن الشاحنات المحملة بالمواد الغذائية الأساسية تغطي ما يزيد عن 70 % من جميع الصادرات في شهر أيار. البضائع التجارية الشخصية و التي تشمل و ليس على سبيل الحصر، حليب الأطفال و الشاي و أنواع متعددة من المعلبات و المربى منعت من الدخول.

تتكون أغلبية 30% المتبقية من مواد التنظيف و الوقود (غاز الطبخ و الوقود الصناعي فقط) و أدوات غير قابلة للأكل. سمح لما مجموعة 54 شاحنة محملة بالمضخات و أدوات تتعلق بالمياه بالمرور في شهر أيار

(للإطلاع قسم المياه و الصرف الصحي) بقيت مواد البناء تقريبا محظورة بشكل كامل (للإطلاع قسم إعادة الإعمار)

خلال الشهر، لم يسمح لأي صادرات بالخروج من قطاع غزة. بعد الهجوم الإسرائيلي في عملية الرصاص المصبوب ، و بعد

عام بدون أي صادرات، سمح لخمسة عشر شاحنة محملة بأزهار الحدائق بالمرور إلى خارج القطاع. سمح لأخر شحنة بالعبور للخارج في السابع و العشرين من نيسان مشكلة 1.7 بالمائة من إنتاج الأزهار المخصص للتصدير في موسم الأزهار. (تشرين ثاني 2008- أيار 2009)[12]. قبل تشديد الحصار في حزيران عام 2007 كان معدل الصادرات 1.380 شاحنة شهريا. بمعدل 60 شاحنة يوميا. محملة ببضائع متنوعة تشمل الأثاث، الملابس، محاصيل، خضراوات، الطعام المعالج، منتجات معدنية، و منتجات يدوية[13]. اشترطت اتفاقية المعابر الموقعة بين السلطات الإسرائيلية و السلطة الفلسطينية في تشرين ثاني عام 2005، على إسرائيل أن تسمح بتصدير 400 شاحنة يوميا من قطاع غزة.

بناء على إحصائيات مؤسسة أصحاب محطات الغاز في غزة و سلطة الطاقة فإن كمية غاز الطبخ و الوقود الصناعي (المستخدم لتشغيل محطة طاقة غزة) التي دخلت قطاع غزة خلال أيار ارتفعت بنسبة 50 % مقارنة بشهر نيسان. تغطي فقط 80 % و 70% على التوالي من الاحتياجات الشهرية . و بالرجوع إلى مؤسسة أصحاب محطات الغاز في غزة فأنه على الرغم من أن غاز الطبخ متوفر في السوق،إلا إن النقص و الطوابير في محطات تعبئة الوقود ما زالت ظاهرة. نتيجة لنقص الوقود الصناعي و قلة قطع الغيار الضرورية لمحطة الطاقة، ما زال قطع التيار بشكل مجدول تصل نسبته إلى خمس ساعات يوميا موجودا في قطاع غزة.

ما زال حظر السلطات الإسرائيلية على استيراد البنزين و السولار ساريا منذ الثاني من تشرين الثاني 2008 باستثناء بعض الكميات التي تدخل لوكالة الغوث الدولية لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) و بعض المستشفيات. بناء على تصريح مؤسسة أصحاب محطات الغاز في قطاع غزة ، فإن البنزين و السولار ما زال يدخل عبر الأنفاق من تحت الحدود بين قطاع غزة و مصر بشكل يومي منذ منتصف آذار . ما زالت الأنفاق مصدر اقتصادي مهم لحياة السكان في قطاع غزة ، حيث تزود القطاع بالبضائع المحظور دخولها لغزة عبر المعابر الإسرائيلية.

بالانتقال لنهاية الشهر، أشارت مؤسسة أصحاب محطات الغاز في غزة بأن السلطات الإسرائيلية أبلغتهم شفهيا بأن خط ناحال عوز و الذي يعتبر المصدر الرئيسي للوقود في غزة سوف يتم نقله إلى معبر كرم أبو سالم خلال الأسابيع القليلة القادمة. بناء على إدارة الارتباط المدني الإسرائيلي ، ستحل أنابيب الوقود المتواجدة حاليا في معبر كرم أبو سالم محل الأنابيب موجود في معبر ناحال عوز التي ستغلق نهائيا . البنية التحتية في المعبر سوف تبقى كما هي . ما زالت كميات الوقود و الإجراءات المتبعة لإدخال الوقود من معبر كرم أبو سالم غير واضحة حتى هذه اللحظة.

منع دخول مواد البناء ما زال يعيق إعادة الإعمار.

مازال الحظر الإسرائيلي المشدد على مواد دخول مواد البناء إلى قطاع غزة يعيق عملية إعادة إعمار المنازل، و البنية التحتية و المصانع التي تهدمت او تضررت خلال عملية الرصاص المصبوب. خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2009، سمح فقط لست شاحنات محملة بمواد البناء بالدخول إلى قطاع غزة ، أغلب هذه الشحنات كان محملا بالإسمنت من أجل مشاريع تتعلق بالمياه. كان الرقم في نفس هذا الوقت من عام 2007 قبل سيطرة حماس 39.000 شاحنة. تشير التقارير الأولية لمسح المنازل المشترك لوكالة الغوث الدولية لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، أن 3.700 وحدة سكنية دمرت بشكل كامل. 2.700 أصابتها أضرار بالغة. 46.000

خطة إمداد المساعدات الإنسانية

بعد نهاية التنازع في قطاع غزة . طور فريق العمل الإنساني بتوجيه من المنسق الإنساني خطة أمداد للمساعدات الإنسانية في غزة. محددا التحديات التي لا حصر لها في سياق العمليات. الخطة توضح الأوضاع و المقاييس التي يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل تسهيل و توفير مساعدات إنسانية يعتمد عليها بما في ذلك التنفيذ السريع لمشاريع تشمل خطة الإغاثة الموحدة. تقدم الخطة أيضا أداه لتقوية البرامج الإنسانية داخليا، خصوصا أن الخطة تدعم المراقبة و التقييم الداخلي من أجل كشف أي انحراف أو سوء استخدام للمساعدات.

بناء على الخطة ، ستستأنف التقارير المفصلة و المراقبة الشهرية و الفصلية منذ الأول من حزيران عام 2009. إن التقرير العام ثنائي الأهداف: بناء الثقة بين جميع الأطراف من خلال الشفافية و المراقبة. إلقاء الضوء على المعوقات التي يجب أن تحدد من أجل تسهيل أمداد المساعدات الإنسانية. بينما الخطة الحالية تشمل قطاع غزة فإنه في المستقبل ممكن أن تتوسع لتشمل الضفة الغربية إذا سمحت الظروف.

بحاجة لبعض التصليحات الطفيفة. على افتراض أن متوسط عدد إفراد الأسرة 6.5 .[14] فإن هذه البيوت و التي عددها 52.400 وحدة سكنية تؤوي ما مجموعة 340.600 شخص. بناء على تقرير الاتحاد الفلسطيني للصناعات، فإن 324 ورشة و مصنع أما دمر بشكل كامل أو أصيب بأضرار جزئية خلال الهجوم الإسرائيلي. هذه المنشئات توفر 4.000 فرصة عمل للعمال.[15]

على الرغم من الحظر المستمر، ما زالت تتوفر في الأسواق كميات محدودة من مواد البناء بعد تقارير عن دخولها إلى قطاع غزة عن طريق الإنفاق على طول الحدود مع مصر. بناء على الهوة الواسعة بين الكميات المتوفرة و الاحتياجات الحالية فأن أسعار مواد البناء الأساسية ارتفعت بشكل كبير. على سبيل المثال، سعر طن الإسمنت الحالي هو 3.400 شيكل أكثر بعشر مرات من السعر قبل تشديد الحصار في حزيران عام 2007 و الذي كان 350 شيكل فقط. باقي مواد البناء أذا توفرت فإن معدل أسعارها أكثر بثلاث مرات من الأسعار في الضفة الغربية. لذلك بدأ بعض السكان في القطاع باستخدام مواد بناء بدائية مثل الطين من أجل إعادة إعمار منازلهم و خطط أخرى لإعادة إعمار البيوت بنفس الطريقة ستحدث مستقبلا.

إن عدم التوفر في مواد البناء متزامن مع النقص في السيولة في قطاع غزة. هناك تأخر في وصول أموال المساعدات من بعض المؤسسات الإغاثة للعائلات المتضررة من أجل مساعدتهم للصمود حتى تتم عمليات أعادة الإعمار .

جميع العائلات التي دمرت بيوتها أو عانوا من أضرار بالغة بحاجة لمساعدة مالية بقيمة 5000 دولار و 3000 دولار على التوالي .

على الرغم من توزيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدات مالية مقدمة من السلطة الفلسطينية على 8.100 مستفيد غير لاجئ ، إلا أن 5.200 مستفيد بقوا من غير مساعدات بسبب عدم توفر الأموال في البنوك المحلية. علاوة على ذلك، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و كالة الغوث الدولية لتشغيل اللاجئين (الأونروا) بتوزيع مساعدات مالية صغيرة من أجل تمكين العائلات المتضررة بشكل طفيف من البدء بعملية التصليح. حتى هذا التاريخ ، وزع مبلغ 35 مليون دولار على دعم مثل هذه النشاطات.

أشار تقرير صادر عن بنك فلسطين أن خلال شهر أيار، سمحت إسرائيل فقط بدخول 50 مليون شيكل من أصل 200 مليون شيكل شهرية طلبتها البنوك المحلية. يؤثر نقص السيولة في قطاع غزة على أكثر من 60.000 موظف تابع للسلطة الفلسطينية في عملية سحب رواتبهم الشهرية. و هذا يؤدي إلى تدهور قدرتهم على توفير الاحتياجات اليومية لعائلاتهم . بقيت بقية أنواع العملات بما فيها الدولار و الدينار الأردني محظورة من الدخول إلى قطاع غزة.

سيتم إزالة ركام الناتج عن تدمير المباني و المنازل كما هو مخطط في بداية شهر تموز عام 2009. خلف قصف إسرائيل للمناطق السكنية و البنية التحتية خلال عملية الرصاص المصبوب حوالي 600.000 طن من ركام الإسمنت.

طور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة تنفيذية مشتركة تقدر ب 15 مليون دولار لإزالة الركام. الجهات المنفذة للخطة هي : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب الأمم المتحدة لمكافحة

التأثير على المدارس والأطفال.

بناء على الإحصاءات السريعة لمؤسسة أنقاذ الطفل و اليونيسيف السريعة عن القطاع التعليمي فإن 245 مدرسة حكومية و خاصة و روضة أطفال تضررت أما بشكل كبير و جزئيا خلال الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة. الأضرار البالغة أصابت ثمانية مدارس حكومية و مدرستين خاصتين و ثمانية رياض للأطفال.

أضافة لـ 156 مدرسة حكومية و 12 مدرسة خاصة و 60 رياض أطفال تضررت بشكل جزئي. ما زالت المدارس تعاني من النقص في البضائع المحظور دخولها من قبل السلطات الإسرائيلية و التي تشمل: الدفاتر، القرطاسية، الزي المدرسي، الحقائب المدرسية، و الأثاث. يخدم النظام التعليمي في قطاع غزة حوالي 450.000 طفل و مراهق من خلال 373 مدرسة حكومية، 221 مدرسة تابعة لوكالة الغوث الدولية لإغاثة و تشغيلاللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) و 36 مدرسة خاصة.

الألغام ، اليونيسيف و بالإضافة لمشاركة بعض المؤسسات الغير حكومية. الجهات المنفذة تقوم بعملية حصر الخسائر في المواقع منذ مايو حتى حزيران 2009 ، يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورشات عمل حول التعامل مع المواد الخطيرة للطوا قم الحكومية المحلية بصفتهم عنصر أساسي. قدم المتعهدون أيضا عطاءاتهم لإزالة ركام 400 منزل خاص و 21 مبنى عام.

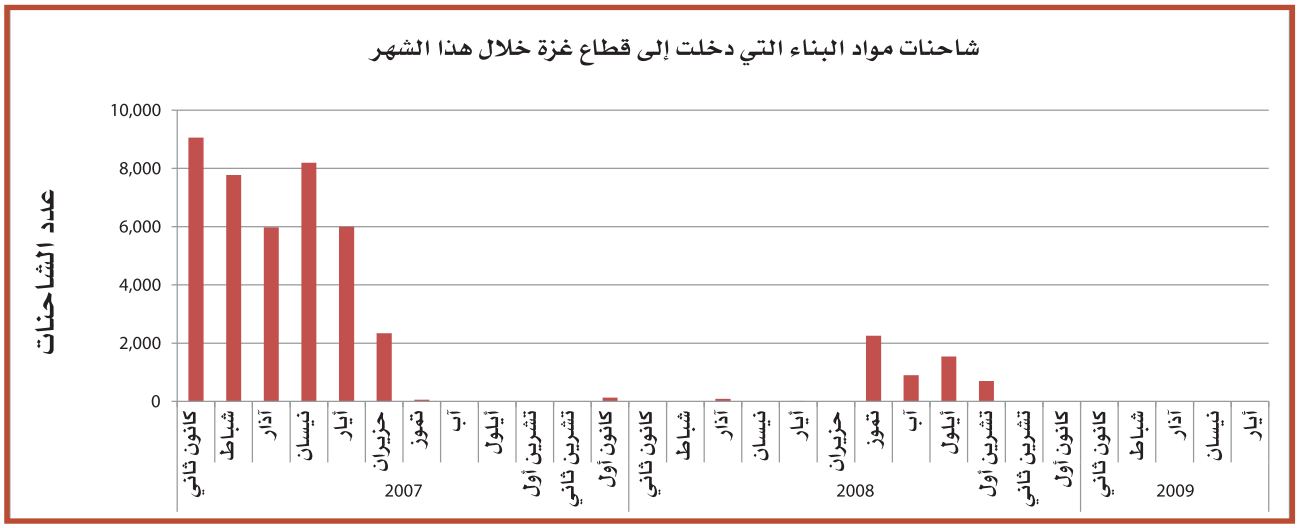

ما زال الدخول و الخروج لقطاع غزة محظوراً بشكل كبير

بقى عبور الفلسطينيين إلي القطاع و منه إلى الخارج عبر معبري أيرز و رفح محظورا بشكل كبير. بلغ عدد الحالات الاستثنائية و الإنسانية التي سمح لها بالدخول عبر معبر أيرز في أيار 1.132 حالة، يعتبر هذا الرقم ضعف الرقم خلال شهر نيسان الذي بلغ 515 حالة. أحد الأسباب الرئيسية وراء هذه الزيادة هو عودة العمل بالتحويلات الطبية للعلاج المرضى في مستشفيات الضفة الغربية، إسرائيل و الأردن. منذ نهاية نيسان (للإطلاع على قسم العلاج في الخارج) بناء على هذا، في شهر أيار ، عبر معبر أيرز 586 مريض و مرافقيهم مقارنة ب 173 حالة فقط في نيسان.

غالبية الفلسطينيين الباقين الذين عبروا معبر أيرز كانوا يحملون تصاريح زيارة عائلاتهم خارج قطاع غزة.

أنخفض عدد الحالات الاستثنائية التي سمح بدخولها لمصر عبر معبر رفح في شهر أيار. أنخفض العدد إلى 1.564 فرد بنسبة 36 % مقارنة بشهر نيسان حيث كان العدد 2.427 فرد. بينما أرتفع عدد العائدين إلى قطاع غزة بنسبة 21%. 1.327(فرد مقارنة بـ 1.095 فرد). المعدل اليومي لعدد الأشخاص العابرين إلي مصر هو 50 فرد والعابرين إلى القطاع عددهم 43 حالة عبر معبر رفح خلال شهر أيام عام 2009 هذه النسب تشكل فقط 17 % و 15 % على التوالي إذا ما قورنت بنفس المعدل من أيار عام 2007 شهر واحد قبل سيطرة حماس.

توسع المنطقة المحظورة في قطاع عزة

ألقى سلاح الجو الإسرائيلي هذا الشهر، آلاف المنشورات في شمال قطاع غزة ومحافظة غزة محذرة بأن أي شخص يدخل نطاق 300 متر من الحدود الإسرائيلية مع قطاع غزة سوف يعرض حياته للخطر. هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تبليغ سكان قطاع غزة رسميا بأن المنطقة المحظورة: التي نشأت عقب فك الارتباط الإسرائيلي مع قطاع غزة

في أب عام 2005 قد تمددت 150 مترا أضافيا.خلافا لهذا التعريف -منطقة مع الحدود الشمالية مع قطاع غزة التي كان تتواجد فيها ثلاثة مستوطنات إسرائيلية – أصبحت منطقة الحظر أوسع بشكل ملحوظ (مراجعة الخريطة).

يفرض الجيش الإسرائيلي منع الدخول إلى المنطقة المحظورة عن طريق أطلاق عياران تحذيرية باتجاه السكان الذين يتواجدون في تلك المناطق.تشير التقارير المترافقة من مزارعي قطاع غزة منذ عام 2005 أن مثل هذه الإجراءات لم تكن موحدة في جميع المناطق و الأوقات، حيث تشير أعداد كبيرة من التقارير عن استهداف مزارعين بعيارات تحذيرية بينما هم على مسافة 1.000 متر من الحدود.

إضافة لذلك ، ما زالت القوات الإسرائيلية تواصل منع الصيادين من دخول المناطق البحرية التي تقع خلف نطاق ثلاثة أميال بحرية من الشاطئ. أشارت التقارير أن العديد من الحوادث

أطلقت فيها النيران من قوارب الجيش الإسرائيلي باتجاه قوارب الصيد مجبرة الأخيرة على الرجوع إلي الشاطئ، تكررت هذه الحوادث أسبوعيا خلال شهر أيار. أفسدت القيود في البحر صيد سمك السردين الذي يتوفر بكثرة في مناطق أكثر عمقا.

تواصل المياه العادمة خلق تهديدات صحية و بيئية

خلال الأسبوع الأول من الشهر. سمح بدخول ما مجموعة 54 شاحنة محملة بمعدات للمياه و الصرف الصحي تشمل أنابيب،خراطيم، قطع غيار للمضخات، أسمنت، و مولدات كهربائية، عبر معبر كرم أبو سالم. تعتبر هذه أكبر شحنة من معدات المياه و الصرف الصحي التي تدخل منذ تشديد الحصار في حزيران عام 2007. تمكن هذه المعدات المستوردة من القيام بتنفيذ مشاريع مياه و صرف صحي عاجله التي ستنفذها كل من بلديات ساحل غزة – قسم المياه، الصليب الأحمر الدولي، البنك الدولي، أوكسفام-بريطانيا و اليونيسيف. سمح دخول هذه الأدوات بإكمال مشروع الصليب الأحمر الدولي بتصريف مياه برك معالجة مياه خان يونس للصرف الصحي.

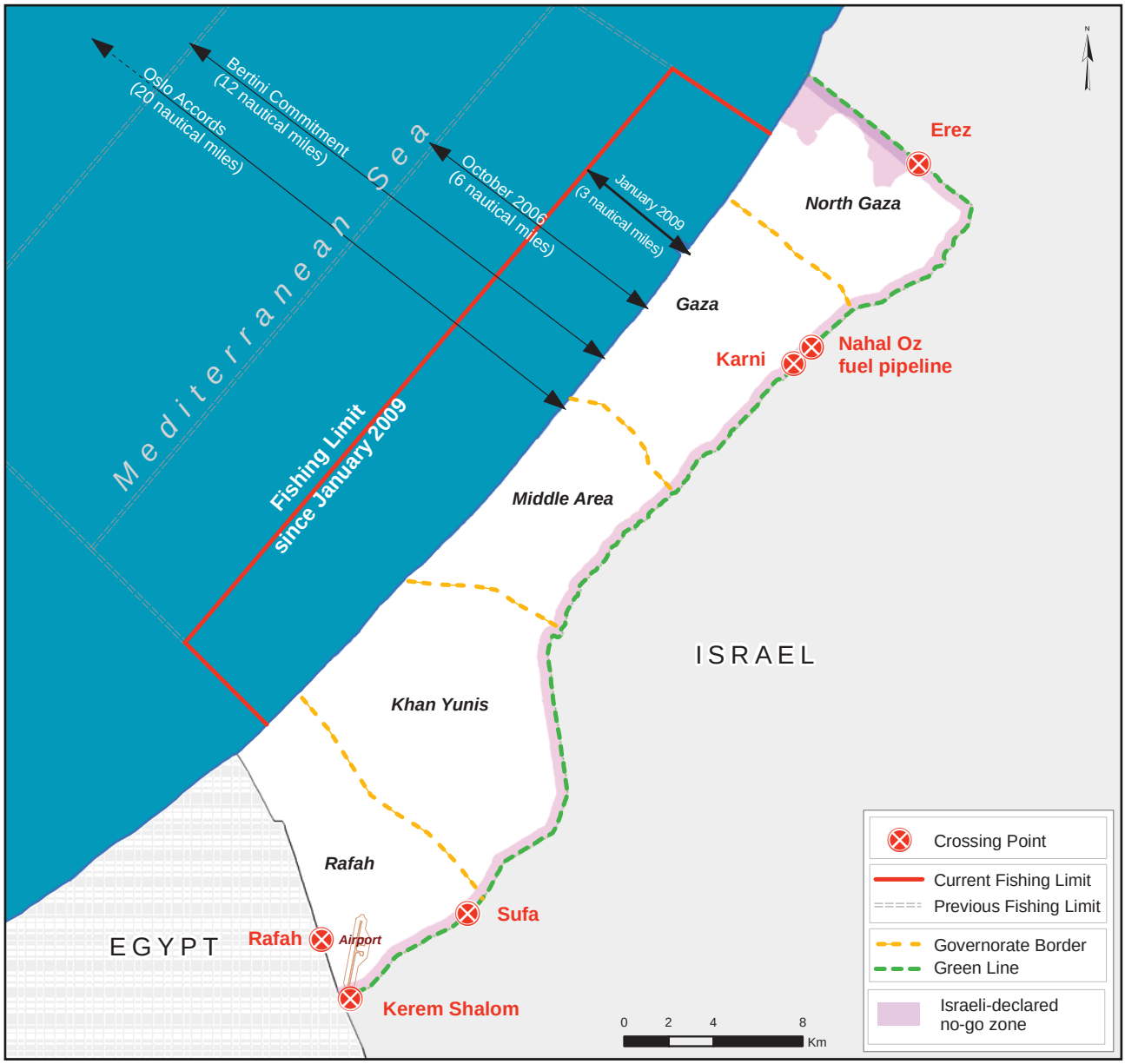

على الرغم من أهمية الشحنة التي دخلت في أيار ، إلا أن أغلبية المشاريع التي تهدف لصيانة و إعادة تأهيل و تطوير شبكات الصرف الصحي في قطاع غزة تأثرت بشكل كارثي منذ تشديد الحصار الذي أعقب سيطرة حماس على قطاع غزة بسبب القيود المفروضة على استيراد المعدات و مواد البناء و الوقود. سببت إستحاله تطبيق المشاريع تدهور مستمر في نظام الصرف الصحي و خلقت مخاطر بيئية و صحية حقيقية.

بناء على قسم المياه في بلديات ساحل غزة، يتم تصريف ما يقارب 80 مليون لتر من المياه العادمة الغير معالجة و المعالجة جزئيا إلى البيئة مباشرة. على سبيل المثال في المنطقة الوسطى ، تتدفق يوميا حوالي 10 ملايين لتر من المجاري الخام الصلبة إلى وادي غزة و من هناك إلي البحر. بينما في منطقة خان يونس تتسرب مياة عادمة مباشرة إلى الآبار. على الرغم من الدمار الحاصل في البنية التحتية لنظام الصرف الصحي إلا أن الدمار الذي لحق بآلاف من المنشئات المتصلة مع شبكة التصريف الصحي سببت بزيادة كميات المياة العادمة غير المعالجة التي تتدفق إلى البيئة.

ارتفاع معدلات التلوث يثير مخاوف حقيقة حول الصحة. على سبيل المثال، كمية الخمسين مليون لتر من المياة العادمة المعالجة جزئيا التي يتم تصريفها يوميا إلى البحر من مدينة غزة تحتوي على ضعف كمية التلوث البيولوجي و الشوائب العالقة أكثر مما لو كانت محطة المعالجة تعمل بشكل طبيعي[16]. وجد ملوثات ميكروبيه في مياه البحر على طول شواطئ قطاع غزة و هناك دلائل على وجود أوبئة متعلقة بمياه الصرف الصحي.(للإطلاع مخاوف حول التوجهات الصحية» أسفل). أشارت عينات البحر التي أخذتها منظمة الصحة العالمية و وزارة الصحة في قطاع غزة في عام 2008 إلى وجود نسبة عالية من التلوث في عدد من المواقع المحددة على طول الساحل في قطاع غزة. يثير تلوث البحر مخاوف صحية حقيقة للناس الذي يستخدمون الشاطئ للاستجمام وللصيادين و للسكان في قطاع غزة بشكل عام بسبب الطعام البحري الملوث.

هناك مخاوف لا تقل خطورة حول أثر التلوث تسرب مياه المجاري للآبار الجوفية و التلوث الناتج في المياه الجوفية. على سبيل المثال في محافظة خان يونس. التي تعتبر واحدة من أكثر المناطق تضررا. معدل النترات في عام 2008 في مياه الآبار كان ضعف الحد الذي توصي به منظمة الصحة العالمية (70 ملج/لتر) و بمعدلات أعلى في بعض المناطق في المدينة أو القريبة منها. أن المياه الجوفية تعتبر المصدر الوحيد للمياة في قطاع عزة للاستخدام الشخصي و الزراعي و الصناعي. في العقود الماضية، عانت المياه الجوفية من زيادة في نسبة الملوحة بسبب عملية السحب الزائد.

مخاوف حول التوجهات الصحية في قطاع غزة.

أشارت المعلومات المتوفرة حديثا إلى العديد من الإشارات المقلقة حول الوضع الصحي لسكان قطاع غزة، بما فيها الزيادة الكبيرة في نسبة مرض الإسهال. و الارتفاع في المستويات في فقر الدم بين الأطفال من عمر 9 إلى 12 شهر. و الارتفاع الحاد في الضغط النفسي بين البالغين .

في نفس الوقت، تشير المعلومات إلى أنخفاض مرض الإسهال الحاد و إلى إنخفاض في عدد الإطفال الذين يعانون من قلة الوزن في عمر بين 9 و 12 شهر.

و تشير المعلومات المتستقاه من جهاز الإستعلام عن الأمراض المعدية في وكالة غوث الدولية لإغاثة و تشغيل اللاجئين الفلسطينين خلا الفتره من كانون ثاني إلى شهر نيسان 2009 بأن مستوى مرض الإسهال بين الإطفال هو ضعف مستواه خلال نفس الفترة من عام 2008 و معظم الزيادة حدثت في خان يونس و منطقة شمال غزة حيث كان مستوى المرض أعلى بـ 88 % و 77% على التوالي. و في نفس الوقت كان مستوى مرض الإسهال خلال شهر كانون ثاني حتى شهر نيسان كان 14 % أقل من مستواه خلال الفترة في عام 2008.

و حديثا فإن المعلومات المنشورة في شهر شباط عام 2009 حول التغذية بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12-9شهر ، تشير إلى زيادة في مستوى (التقزم) قلة الطول مقارنة بالعمر، وهو مقياس كدليل على سوء التغذية.[18] وبقيت مشكلة مستويات ظاهرة قلة الوزن(الوزن مقارنة بالعمر) [19] و مستوى فقر الدم بين الأطفال الذين تتراوح اعمارهم بين 12-9 شهر مشكلة صحية كبيرة في قطاع غزة.[20]

قامت منظمة الصحة العالمية أخيرا بعمل مسح لقياس تحكم الضغط النفسي بين 500 مريض من البالغين بزيارة خمس مراكز عيادات للعناية بالصحة الأولية في قطاع غزة من اجل تحديد المخاطر السكانية و في أمكانية قيام الأطباء العامين من تشخيص المرضى الذين يعانون من مشاكل نفسية باستعمال أستبيان صحي .(GHQ-12) و كشفت نتائج الدراسة أن 37 % من المرضى البالغين الذين قصدوا عيادات العناية بالصحة الأولية يعانون من ضغط نفسي كما هو مقاس في الاستبيان. و لم يظهر أي اختلاف بين الذكور و الإناث. و أظهر كبار السن معدلات أعلى من التحكم (70 %).

نقص مستمر في بعض الادوية و الأدوات الطبية.

في شهر أيار ، 82 صنفا من الأدوية رصيدها صفر . كان العدد 65 صنفا في شهر نيسان. في نفس الوقت 95 صنف من الأدوات الطبية وصلت لمستوى صفر. أعلى بقليل من الرقم في الشهر السابق. إن الضوابط المالية و عدم وجود بعض الأدوية في السوق المحلية ، مراحل الشراء و التجهيزات الخاصة بالسطات المحلية و عدم إلتزام المتبرعين لقواعد التبرعات هي عوامل رئيسية أدت إلى هذا النقص بالإضافة لهذه العوامل صعوبة إدخال المعدات الطبية و قطع الغيار بسبب الحصار و القيود على أستيراد هذه المواد.

إن شحنات التبرعات التي أستلمت خلال عملية الرصاص المصبوب كان لها تأثير متوسط في تعويض النقص و بسبب مشكلة الأدوية قصيرة الأمد الواسعة الإنتشار ، كثرة الأدوية الغير ضرورية و قلة التنوع في الأدوية المرسلة. و في الحالة الاخيرة فإن قائمة صغيرة من أدوية الطوارئ و العقاقير الأولية قد تم التبرع بها بشكل كبير على حساب الأصناف للعناية الخاصة. و بالرغم أن تزويد الأدوية كان يأتي من الضفة الغربية فإن أنواع مختلفة أرسلت بكميات غير كافية لمعالجة النقص الحالي . أضف إلى ذلك بالرغم من أستلام

كمية كبيرة من المعدات الطبية، إلا أن كثير منها لا تتوافق مع مواصفات وزارة الصحة أو أنها مستعملة أو في حالة سيئة أو تفتقر إلى المواصفات الفنية المطلوبة. يواصل المخزن الرئيسي للإدوية و الأدوات الطبية عملة إعتمادا على أخر شحنة من التبرعات.

خلال شهر أيار نسقت منظمة الصحة العالمية دخول شحنة من الادوية و المعدات الطبية بينما تم إيقاف 4 شحنات أخرى بأمر من السلطات الإسرائيلية. و الشحنة الأخيرة تحوي مواد تصوير أشعة أكس إضافة لمعدات تكنولوجيا المعلومات. و منذ نهاية عملية الرصاص المصبوب فإن شحن المعدات الطبية على وجه الخصوص واجة تأخيرات كبيرة على الحدود لأكثر من شهر في بعض الحالات .

جدول: العناصر المفقودة منذ شهر آذار حتى شهر أيار 2009

المخزن	آذار	نيسان	ايار
أدوية	52	65	82
أدوات طبية	68	90	95

دائرة التحويلات الخارجية تواصل عملها

عقب التوصل لحل الخلاف الداخلي بين سلطات حماس في غزة و وزارة الصحة في رام الله في نهاية شهر نيسان، أستمرت دائرة التحويلات الخارجية في عملها كالمعتاد و على مدار شهر أيار و مع تواجد أغلب الموظفين على رأس عملهم.

و في خلال الشهر أصدرت الدائرة 1080 وثيقة تحويل . 41% منها إلى المستشفيات المصرية و 33% إلى الضفة الغربية بالإضافة إلى شرق القدس و التي تشمل الأردن و مستشفيات إسرائيل و 26% إلى مستشفيات المؤسسات الغير حكومية في قطاع غزة.

من بين 489 طلب تصريح قدمت لمكتب التنسيق الإسرائيلي خلا شهر أيار تم الموافقة على 55% منها و تم رفض 3% وبقيت 42% تحت المراجعة حتى نهاية الشهر . أن 4% من الطلبات بقيت تحت المراجعة طلب من أصحابها مراجعة المخابرات الأسرائيلية من أجل تمرير طلباتهم. و فقا لمكتب الأرتباط الفلسطيني في أيرز فإن مجموع العابرين من أيرز بالفعل 303 فرد، 20 منهم تم نقلهم بواسطة سيارات الإسعاف من سيارة إلى سيارة. بالأضافة 450 مريض عبروا إلى مصر من خلال معبر رفح خلال فتحه لمدة 3 أيام في شهر أيار. و أفادت منظمة الصحة العالمية أن مريضين توفيا خلال شهر أيار قبل وصولهم إلى المكان الذي تم تحويلهم إليه.

مجلس حقوق الإنسان يبدأ مهمته في التحقيق في عملية الرصاص المصبوب

بدأت اللجنة الدولية المستقلة لكشف الحقائق و التي عينت بواسطة مجلس حقوق الأنسان التابع للأمم المتحدة من أجل التحقيق في الاحداث المتعلقة بالعدوان على غزة « عملية الرصاص المصبوب» في الرابع من أيار[21]. و تتمثل صلاحية اللحنة في التحقيق في كل الخروقات القانونية و حقوق الإنسان و القانون و التي من الممكن أنها أرتكبت في أي وقت خلال العمليات العسكرية التي جرت في غزة خلال المدة من 27 كانون أول 2008 و 18 كانون ثاني 2009.

وسواء كانت قبلها أو خلالها أو بعدها[22]. و بموجب الصلاحية الممنوحة للجنة فإنها ستسلط الضوء على كل الخروقات و من كل الأطراف في الأراضي الفلسطينة المحتلة و إسرائيل.

و يرأس اللجنة القاضي ريتشارد جولدستون العضو السابق في محكمة جنوب إفريقيا الدستورية و النائب العام السابق لمحكمة

الجزاء الدولية ليوغسلافيا السابقة و رواندا والأعضاء الثلاثة الآخرين للجنة هم البروفسور كرستين شنكن الذي كان في عام 2008 عضوا في لجنة تقصي الحقائق في بيت حانون و التي كانت على مستوى عال. و السيدة هاينه جيلاني و التي كانت في عام 2004 عضو في اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في دارفور و الكولونيل ديسموند ترافيرس ضابط سابق في الجيش الإيرلندي و عضو مجلس الإداريين لمعهد التحقيقات الإجرامية الدولية.

سيعتمد التحقيق على تحليل مستقل و غير متحيز في التزام الأطراف بتعهداتهم القانونية. و في سبيل الوصول إلى ذلك سوف تقوم اللجنة من ضمن خطوات أخرى للتشاور مع شريحة واسعة من المفكرين و الضحايا و الشهود الفلسطينين و الإسرائيلين و منظمات غير حكومية دولية و الأمم المتحدة. و منظمات دولية و مؤسسات مجتمعية و مدافعي حقوق الإنسان، و أطباء و مهنين و خبراء عسكرين و غير ذلك من مصادر المعلومات الموثوقة أن لها علاقة بصلاحيات اللجنة و ذلك في داخل إسرائيل و خارجة و كذلك الأراضي الفسطينية المحتلة . و ستقوم للجنة بزيارتها الاولى لغزة بين الأول و الخامس من حزيران و سوف تتطلع إلي مشاورات مع السطات المسؤولة ذات العلاقة .

كجزء من تقرير المراجعة النصف سنوي لخطة الإغاثة الموحدة لعام 2009 و في غضون شهر أيار، تم تقيم كل الحاجات الإنسانية

التمويل

و الأهداف الإستراتيجية التي تم تحديدها في أواخر عام 2009 و بقيت كما هي:

تحسين و رفع مستوى حماية المدنيين، و رفع درجة المراقبة و كتابة التقارير ، و تقوية بنية التنسيق. في حين أن الحاجات المادية للمواطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة زادت بشكل دراماتيكي في ضوء الإغلاق المستمر و الأعمال العسكرية في قطاع غزة و عدم إمكانية تنفيذ بعض المشاريع بسبب الإغلاق، هذا أدى إلى هبوط كلي في المراجعة و في الطلب الكلي.

و علاوة على ذلك فإن التمويل المطلوب لستة قطاعات قد تمت تقليصة حسب ما ورد في المراجعة النصف سنوية. في حين أن الطلبات لثلاث قطاعات أخرى (الأموال من أجل العمل، المساعدات النقدية، التنسيق و دعم الخدمات ، و الأمن الغذائي و التغذية) تمت مراجعتها بشكل كلي .

إن الطلب الكلي لخطة المناشدة الموحدة هو الآن 805 مليون دولا و هذا يعكس أنخفاض حوالي 50 مليون دولار، و التمويل الفعلي للعملية المناشدة الموحدة لعام 2009 بما في ذلك عملية مناشدة غزة السريعة و كما هو في نهاية شهر أيار وصل 372 مليون و هذا يمثل 44% من الطلب الأصلي و هو تقريبا نفس النسبة التي مولت كما هو في المراجعة النصف سنوية لعملية المناشدة الموحدة لعام 2008. إن التمويل من خلال القطاعات كان مختلفا. ففي حين أن الغذاء و التنسيق لقيت دعما ثابتا فإن القطاعات أخرى بالمقارنة كان تمويلها غير كاف بما فيه ، المأوى 11% و المياه والصرف الصحي 16% و الصحة 23% والزراعة 25%.

دعم صندوق المساعدات الإنسانية مشروعين في غزة خلال شهر أيار.

الهوامش

1. الفقرة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة تمنع القوة المحتلة من نقل أي جزء من سكانها إلى الأراضي المحتلة
2. ان أوامر وقف البناء تسبق أوامر الهدم. يصدر أمر وقف البناء بعد أن الإدارة المدنية الإسرائيلية بناء غير مرخص. سواء تحت البناء أو منتهي. يقع خارج الخطة الهيكلية الخاصة لمنطقة معينة.يدعو الأمر مالك البناء المقصود لتقديم طلب رخصة بناء و يحضر لجلسة المحكمة قبل فحص اللجنة الفرعية في الإدارة المدنية الإسرائيلية في بيت أيل. أذا لم يتقدم المالك بطلب تصريح بناء فإن اللجنة الفرعية تلقائيا تصدر أمر هدم نهائي. و إذا تم تقديم الطلب فإن اللجنة الفرعية تنظر في الطلب.على أرض الواقع، بناء على معومات مقدمة من وزارة الدفاع للكنيست الإسرائيلي فإن أقل من 6% من الطلبات صودق عليها. لمزيد من المعلومات، راجع التقرير الخاص (أوتشا) « نقص التصاريح» الهدم و حصيلة التهجير في المنطقة ج أيار 2008 متوفر على موقع www.ochaopt.org.
3. HCJ 2389/4عبد الله حسين بشارات و آخرون ضد الحاكم العسكري لمنطقة يهودا و السامرة.
4. لمزيد من المعلومات حول عملية التعديل أطلع على راصد الشؤون الإنسانية، آذار 2003.
5. إضافة لعلميات هدم المنازل الذاتية في منطقة خربة السمرا، خلال هذا الشهر، هدم فلسطيني من شرق القدس بالقرب من جبل المكبر بيته بناء على أمر من بلدية شرق القدس. سبب ذلك بتشريد 8 أشخاص. بالإضافة لذلك هدمت سلطات البلدية ثلاث جدران تحيط في مباني سكنية في منطقة حي العيسوية ، أيضا خلال هذا الشهر، هدمت السلطات الإسرائيلية حائطا يحيط في منتزه بالقرب من المسجد الإبراهيمي في المنطقة الخاضعة للسلطات الإسرائيلية في منطقة الخليل (H2).
6. في تشرين ثاني عام 2008. تم إجلاء عائلة تسكن في نفس المنطقة بالقوة من منازلهم بعد إقامة في المنطقة منذ الخمسينات. حصل هذا الإخلاء بعد قرار محكمة القدس لصالح مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين الذين أدعوا ملكية الأرض التي بني عليها المنزل. المنزلان اللذان تم تغريمهما في أيار تضررا من نفس قرار المحكمة ، و مازال التنازع مستمر. ما يقدر ب500 شخص حاليا استقروا في منازل على الأرض المتنازع عليها.
7. لمزيد من المعلومات حول الحوافز و الدعم المادي المقدمة لمستوطني في الضفة الغربية أطلع على أنتزاع الأراضي: سياسة المستوطنات الإسرائيلية . أيار 2002 صفحات : 84-73
8. المجتمعات المهددة ، جرب العديد منها عمليات التهجير مسبقا. خربة تانا (نابلس)، العقبة (طوباس)،تل الخشبة (نابلس)، مغير الدير (رام الله)، المعرجات (رام الله) ، المالح (طوباس). مسافر يطا (الخليل) و العديد غيرها.
9. متوفر على : http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_and_access_2009_05_25_english.pdf
10. يتضمن ملاحظات اللجنة ضد التعذيب. أسرائيل. CAT/C/IST متوفر على: http://www2.ohchr.org/english/bodies/cat/docs/cobs/CAT.C.ISR.CO.4.pdf
11. تنص أتفاقية جنيف الرابعة فقرة 76 على : يحتجز الأشخاص المحميون المتهمون في البلد المحتل، و يقضون فيه عقوبتهم إذا أدينوا
12. مركز التجارة الفلسطيني "بالترايد" التقرير الشهري لمعابر غزة أيار 2009.
13. نفس المصدر
14. جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني. إحصاء البيوت و المنشئات الفلسطينية عام 2007. شباط 2008
15. الإتحاد الفلسطيني العام للصناعات. احتياجات التطوير ما بعد الحرب في قطاع غزة. آذار 2009.
61. صممت محطة تكرير مياه قطاع غزة لمعالجة 32.000 م مكعب يوميا. بمعدل 50 ملج/لتر(أ.ك.ح- الأكسجين الممتص حيويا- مقياس قوة التصفية) و 30 ملج/لتر من الشوائب العالقة. حاليا تعالج 45.000 إلى 50.000 يوميا.وبالتالي معدل قوة التصفية يرتفع إلى 100 ملج/ لتر أ.ك.ح و 100 ملج/لتر شوائب عالقة. هناك مشروع جديد لرفع القدرة إلى 70.000 متر مكعب يوميا (بيانات. مصلحة مياة بلديات الساحل – غزة)
17. برنامج مراقبة التغذية التابعة للمنظمة الصحة العالمية ، نفذ في وزارة الصحة . وحدات العناية الأساسية
18. 7% في شباط عام 2009 مقارنة بمعدل 4.4 % في عام 2006 و 4.2 % في عام 2007.
19. 1.2 % مقارنة بمعدل 2.3 % في عام 2006 و 2.2 % في عام 2007
20. كان معدل فقر الدم في شباط 2009 يعادل 65.5 % يعتر ذلك أقل بقليل من المعدل في مثل هذا الوقت من عام 2006 (68.2%) و أقل من المعدل في عام 2007 (72.1 %)
21. عينت اللجنة بناء على قرار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الأنسان رقم : S-9/1 في 12 كانون ثاني 2009 في جلسته الخاصة التاسعة.
22. أطلع على التصريح الصحفي في 8 أيار 2009 متوفر على: http://www.unhchr.ch/huricane/huricane.nsf/view01/BC7C60F307A16D1BC12575B000315895?opendocument

المنظمات المساهمة:

المنظمات المساهمة: اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، صندوق الأمم المتحدة للسكان، الأونروا، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية، مؤسسة الحق، مركز بديل، منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين، منظمة أوكسفام الدولية، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، وأعضاء الآلية الدولية المؤقتة.

للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال: مي ياسين هاتف: 5829962 02 972+ بريد الكتروني: yassinm@un.org

للنص باللغة الانكليزية:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_humanitarian_monitor_2009_15_05_english.pdf
النسخة باللغة الانكليزية هي الملزمة